

Distr.: General
25 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى وثيقة جمهورية بيلاروس المعنونة "حماية حقوق
الإنسان في جمهورية بيلاروس: وقائع وأرقام" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال ("تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق
الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين").

(توقيع) أندري دابكيوناس
الممثل الدائم لبيلاروس



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

حماية حقوق الإنسان في جمهورية بيلاروس: وقائع وأرقام

ينص دستور جمهورية بيلاروس على أن بيلاروس دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون ويحدد هدفاً أسمى هو حماية حقوق مواطني الجمهورية وحرياتهم.

وتتطور بيلاروس بحیوية باعتبارها دولة اجتماعية وديمقراطية التوجه تقوم على سيادة القانون. وقد وضع التشريع الوطني وفقاً لأحكام الدستور والقانون الدولي، بما في ذلك المعايير الأوروبية.

حرية تكوين الجمعيات

تولي جمهورية بيلاروس أهمية كبرى لتنمية المجتمع المدني باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لإرساء دعائم سيادة القانون.

وتشهد بيلاروس بانتظام إنشاء جمعيات عامة جديدة. فخلال السنوات الخمس الأخيرة، سجل أكثر من ١ ٠٠٠ جمعية من هذا النوع، منها ٢٥ نقابة.

وترد الأسس القانونية لإنشاء وإدارة الجمعيات العامة في دستور الجمهورية. ويقتضي التشريع الوطني تسجيل هذه الجمعيات لدى المحاكم لضمان مشروعيتها أنشطتها ومنع إنشاء منظمات متطرفة.

وبمجرد تسجيلها رسمياً، تحصل الجمعيات على مركز الشخص الاعتباري وترد في السجل المناسب. وتنشر معلومات عن تسجيل الجمعيات في الجرائد الرسمية.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت بيلاروس قد سجلت ١٦ حزبا سياسيا وأكثر من ٢ ٠٠٠ جمعية عامة، يحظى أكثر من ٢٠٠ منها بمركز المنظمة الدولية.

ويوجد في بيلاروس أيضا ١٧ اتحادا للجمعيات العامة وتتطور فيها حركات الشباب بحیوية.

وقد اتخذت حكومة بيلاروس تدابير هامة لإعمال الحقوق الاجتماعية للمواطنين، ومن بينها الحق في العمل وتأسيس النقابات.

ووفقا لقانون النقابات، يحق للمواطنين أن يؤسسوا نقابات بحرية وبمحض اختيارهم وأن يسجلوا أنفسهم فيها. ويتم العمل بنشاط على إحقاق هذا الحق وأصبح أكثر من ٩٠ في المائة من العمال أعضاء في نقابات عمالية. وتعمل ٣٧ نقابة على كفالة احترام حقوق العمال وحمايتهم.

وتعدّ بيلاروس مشروع قانون بشأن النقابات سوف يعالج كافة المسائل المتعلقة بإنشاء النقابات، وتسجيلها، وإدارتها. ويستند نص مشروع القانون هذا إلى المعايير القانونية الدولية السارية في هذا مجال وإلى الالتزامات التي قطعتها جمهورية بيلاروس في إطار منظمة العمل الدولية.

حرية الصحافة

يتم التعامل مع وسائل الإعلام في بيلاروس في احترام تام للدستور وقوانين الصحافة المعمول بها. ويكفل الدستور حرية الرأي وحرية المعتقد وحرية التعبير.

ويزيد عدد ما يطبع من الصحف المستقلة على عدد ما يطبع من الصحف الحكومية بمقدار الضعف في بيلاروس. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان هناك ١ ٢٠٠ هيئة إعلامية، يمثل أكثر من ٨٠٠ منها، أي حوالي ٧٠ في المائة من المجموع، وسائل إعلام غير حكومية. ولدى البلد أكثر من ٢٠٠ وسيطة إعلامية إلكترونية وتسع وكالات صحفية، واحدة منها فقط هي التي تتبع للدولة. وأكثر من نصف القنوات التلفزيونية الستين مستقلة عن الدولة.

وتمتلك بيلاروس شبكة من وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية. ووفقا للتشريع، فإن مسائل الإصدار والنشر، بما في ذلك وسائل الإعلام، منوطة بالفاعلين الاقتصاديين وحدهم وتعالج حصرا على أساس تعاقدية.

حرية الوجدان والدين

تنسم العلاقات بين الأعراق والطوائف الدينية في بيلاروس على ما هو معهود بالاستقرار وتخلو من النزاع. والحفاظ على هذا لاستقرار إحدى مهام الدولة الرئيسية.

وتهدف السياسة التي تنتهجها الدولة إزاء العلاقات الثقافية إلى تهيئة الظروف الضرورية لكي تتطور الأعراق جميعها باعتبارها شعب بيلاروس الموحد وإلى صون التراث الروحي والثقافي في أوساط المغتربين البيلاروس.

ويوجد في بيلاروس نحو ٣ ٠٠٠ جمعية دينية تمثل ٢٥ طائفة ومذهبا دينيا. وكل الطوائف متساوية أمام القانون.

كما يوجد فيها حاليا أكثر من ٢ ٠٠٠ مكان للعبادة ويجري فيها حاليا بناء أكثر من ٢٠٠ مكان لهذا الغرض.

الحق في الحماية القضائية

يكفل التشريع البيلاروسي الحق للمواطنين في المثل أمام هيئة قضائية نزيهة ومستقلة ومختصة في إطار مراعاة شرط العلنية المطلوب استيفاءه. وتفصل المحاكم في أكثر من ٩٨ في المائة من الدعاوى الجنائية والمدنية في أجل شهرين. ويبت في القضايا المتعلقة بالمخالفات الإدارية بوجه عام في أجل أقصاه ١٥ يوما.

ويتزايد عدد الدعاوى القضائية كل عام. ففي عام ٢٠٠٦، عرض على المحاكم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ دعوى مدنية، أي بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. وتم إنصاف أكثر من ٩٥ في المائة من أصحاب هذه الدعاوى.

وأنشأت وزارة العدل على نطاق الجمهورية لجنة عامة للمراقبة تعنى برصد نشاط الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ العقوبات وغيرها من الجزاءات الجنائية.

وبدأ نفاذ القانون الجديد المتعلق بالمخالفات الإدارية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ وهو يسمح للمواطنين بنقض أحكام المحاكم الإدارية. وفي الماضي، تصبح هذه الأحكام نافذة دون وجود إمكانية لنقضها.

وللسماح بلجوء فئات من المواطنين إلى القضاء، منحت لها تخفيضات في رسوم الاحتكام إلى المحاكم. وفي بعض الحالات، ينص التشريع أيضا على أن تقدم الدولة، مجانا أو في شكل إعانات، مساعدة قانونية للمواطنين.

العلاقات بين الأجهزة الحكومية والمواطنين

تم إيجاد نظام فعال لكفالة العلاقات بين المواطنين والدولة. ووضع أساس قانوني وآليات فعالة للسلطات العامة للرد الإلزامي على طلبات المواطنين.

ويتولى مديرو الأجهزة الحكومية وغيرها من الهيئات شخصا المسؤولية عن الردود على طلبات المواطنين.

وفي عام ٢٠٠٦، تلقت الأجهزة العامة وغيرها من الإدارات نحو ٩٠٠ ٠٠٠ طلب من المواطنين وأرسلت أكثر من ٢ ٠٠٠ رد.

حقوق اللاجئين

تكفل حماية طالبي اللجوء في بيلاروس وفقا للمعايير والمبادئ الدولية. وبيلاروس طرف منذ عام ٢٠٠١ في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الملحق بها.

وتطبق بيلاروس نظاما متكاملا لكفالة الحماية القانونية والاجتماعية لطالبي اللجوء. ويتسق القانون المتعلق باللاجئين مع المعايير المعترف بها. ولزيادة تحسين التشريعات في هذا المجال، أعد مشروع قانون بشأن منح الأجانب وعديمي الجنسية مركز اللاجئين وحماية تكميلية ومؤقتة في جمهورية بيلاروس. ومنذ عام ١٩٩٧، وجه أكثر من ٣٠٠٠ أجنبي من نحو أربعين بلدا إلى بيلاروس طلبات للإقرار بمركزهم كلاجئين. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، منحت بيلاروس مركز اللاجئين لنحو ٨٠٠ شخص من ١٣ بلدا.

وفي العديد من المجالات، يعامل التشريع البيلاروسي فعليا على قدم المساواة اللاجئين المعترف بهم ومواطني الجمهورية. وهُيئت أفضل الظروف لكفالة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين المحتاجين.

وفي الوقت الحاضر، حققت بيلاروس فعلا ثلث برنامجها المتعلق بالمهجرة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

وفي عام ٢٠٠٦، منحت الإقامة الدائمة في بيلاروس لأكثر من ١٢٠٠٠ أجنبي، بزيادة نسبتها ١٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥. وسجل أكثر من ٣٠٠٠٠٠ أجنبي يقيمون مؤقتا في بيلاروس بصفات شتى، مما يمثل زيادة بنحو ٢٥٠٠٠ شخص قياسا إلى عام ٢٠٠٥.

المساواة بين الجنسين

تشارك النساء أكثر فأكثر في أعلى مستويات اتخاذ القرارات في الجهازين التشريعي والتنفيذي.

فبعد إجراء الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٤، دخلت ٣٢ امرأة قبة مجلس النواب ودخلت ١٨ امرأة قبة مجلس الشيوخ. وتمثل النساء في المجموع أكثر من ٣٠ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية.

كما تعزز تمثيل النساء في الهيئات التشريعية والتنفيذية المحلية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وبعد إجراء انتخابات الهيئات التشريعية المحلية، حصلت النساء على أكثر من ١٠٠٠٠ مقعد، وهن يشكلن الآن أكثر من ٤٥ في المائة من النواب. وتمثل النساء أكثر من ٦٥ في المائة من الموظفين على جميع مستويات الإدارة. وفي المجال القضائي، تحقق التكافؤ إذ

تشغل النساء ٥٠ في المائة من الوظائف بالمحاكم. وتشكل النساء أغلبية من ممارسون مهني المحاماة (أكثر من ٦٠ في المائة) والتوثيق (أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الموثقين العاملين). وتفوق النساء الرجال من حيث مستوى التعليم. ويوجد في البلد نحو عشرين جمعية عامة نسائية.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كان معدل البطالة هو ١ في المائة. ويفيد منشور خاص صدر عن المفوضية الأوروبية بعنوان "الاقتصاد الأوروبي" (حزيران/يونيه ٢٠٠٧) أن الأجور ترتفع في بيلاروس لكن معدل البطالة هو أحد أدنى المعدلات في أوروبا. ويؤكد معدو الدراسة أن هذا يعكس نموا اقتصاديا مستقرا وتوجها اجتماعيا خاصا بالحكومة.

واستنادا إلى تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تأتي بيلاروس في المرتبة السابعة والستين على قائمة البلدان التي تنعم بأفضل الأحوال المعيشية وتحافظ على تقدمها في مجالات من قبيل التعليم والصحة، متفوقة على عدة بلدان متقدمة النمو من حيث مؤشرات شتى.

وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، مثلت النفقات العامة لبيلاروس على التعليم نحو ٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وبنسبة ٩٩,٨ في المائة، تسجل بيلاروس أحد أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في العالم.

واستنادا إلى تقرير حالة سكان العالم الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٧، تسجل بيلاروس، ضمن بلدان رابطة الدول المستقلة، أقل معدلات وفيات الرضع - ١٤ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي - وأحد أقل معدلات الأمية في العالم - ١ في المائة لدى النساء اللائي تزيد أعمارهن عن ١٥ عاما (المعدل صفر لدى الرجال من نفس الفئة) - بينما يبلغ المعدل المتوسط في العالم ١٣ في المائة لدى الرجال و ٢٣ في المائة لدى النساء.

وتفيد منظمة الصحة العالمية أن جمهورية بيلاروس تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث عدد الأطباء المخصصين لكل ١٠٠٠ شخص.

واتخذت بيلاروس مجموعة من البرامج والخطط الحكومية المتكاملة التي تستند إلى التوجهات والأولويات الرئيسية للسياسة الحكومية في مجالات العمل، والتوظيف، والأمن الديمغرافي، والحماية الاجتماعية، وهي تعمل على تنفيذها.